

الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة (2):

تسعى الأنظمة الحاكمة لتطبيق "الأمن المطلق" من خلال التماهي في الإجراءات الاستثنائية لفرض النظام والقانون، وبالتالي فرض مزيد من القيود على الحريات. وفي ظل هذا الوضع المشحون قد يؤدي لتظافر جهود بعض المواطنين وقوى أجنبية لها مخططات تساعدهم للإطاحة بحكوماتهم ومن ثم التمهيد لوقوعها ضحية الاحتلال الأجنبي أو التفكك الداخلي. فبالرجوع إلى الدساتير نجد أن إعلان حالة الطوارئ أو الحالات الاستثنائية يكون وفق إجراءات محددة وفي ظل واقع يفرض نفسه فعلا ويستدعي ذلك، وتكون لفترات محددة لا تجدد إلا بقيود. لكن الواقع في الدول العربية مثلا يثبت عكس ذلك فهناك من الدول من استمرت فترة إعلان حالة الطوارئ لعشرات السنوات منها سوريا منذ 1963 ومصر منذ 1981 والجزائر منذ 1992

لغاية سنة 2011 أي لفترة امتدت لتسعة عشر سنة كاملة. ونحن نعلم أن أهم ما يميز حالة الطوارئ هو تشديد الخناق على الحريات، وإعطاء الضوء الأخضر للأجهزة الأمنية في التعامل مع التهديدات الأمنية بصورة موسعة ولا يخضع عملها لرقابة مشددة. بينما نجد الصورة تختلف في الدول الأكثر ديمقراطية وخاصة دول غرب أوروبا التي عاشت أزمة حقيقة مع الاعتداءات الإرهابية مؤخرا التي طالت مواطنيها، لكن ذلك لم يستدع الإفراط في استعمال هذا الإجراء أي إعلان حالة الطوارئ لفترات طويلة.

هناك نقطة أخرى مهمة في التركيز على أمن الدولة وتأثيره على أمن الإنسان وهو حجم النفقات الكبيرة في الجانب العسكري مقارنة بالناتج المحلي للدول. ففي عام 2010 تخطى الإنفاق العسكري لـ 104 دول 1,4 ترليون دولار، والملاحظ أن البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المتوسط مع نمو اقتصادها وازدياد إيراداتها ارتفع فيها حجم الإنفاق لأكثر من 3 أضعاف، فالدول العربية تراوح الارتفاع بها بين 43 و 88 %، وهناك ارتفاع ملحوظ في أوروبا نسبته 69 % من ميزانية الدفاع فهي في وتيرة متصاعدة، حيث بلغت سنة 2015 أكثر من ألف مليار دينار مع العلم أن حجم النفقات للميزانية كلة بلغ حوالي 4972 مليار دينار أي نسبة 21 % من النفقات العامة وتأتي في المرتبة الأولى. لتليها ميزانية وزارة الداخلية برقم أكثر من 549 مليار دينار أي نسبة 11 %، وبالتالي فمجموع الميزانيتين معا يشكل 32 % من الميزانية العامة لسنة 2015، وهو رقم كبير جدا مقارنة بما يرصد لباقي القطاعات خاصة التنموية منها، التي لا تستفيد إلا من نسب قليلة كالفلاحة والموارد المائية والصحة والبيئة. مما يدل على أن الجزائر ما

زالت تتبني المقاربة التقليدية للأمن المرتكزة على أمن الدولة رغم أنه لا يوجد تهديد حقيقي وفعلي من عدو خارجي. لذا فإن نسبة معتبرة من إجراءات الجزائر ونفقاتها لا توجه نحو التنمية المباشرة التي يستفيد منها الافراد وخاصة في ظل هذه الأزمة الاقتصادية والأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول، والتي كان من الأولى وضع استراتيجيات وتوجيه دعم مالي كافي للعمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل أكبر.

وفي ظل غياب الرقابة البرلمانية لاسيما لدى الدول العربية ومنها الجزائر، بحيث لا تملك أي قدرة للسيطرة الفعلية على قطاع الأمن واعتبرت قضايا الأمن والدفاع من المحظورات التي لا يمكن المساس بها ناهيك عن النفقات والمشتريات. مما أدى لغياب التخطيط للميزانيات والرقابة المالية. فمثلا السلاح النووي الذي كان إلى وقت قريب عامل أمان للدول ويحقق توازن الرعب، أصبح اليوم مصدر تهديد خطير لحياة السكان أنفسهم. فقد أشارت منظمة السلام الأخضر في تقرير لها سنة 2012 حول حادثة فوكشياما "للمفاعلات النووية أنه كشف عدة حقائق مهمة منها:

1. قتل وتهجير للسكان وتلويث إشعاعي لمدى واسع لنهاية السلامة النووية ومنه الأمن النووي.

2. صعوبة التحكم في هذه المؤسسات خاصة في حالة الكوارث الطبيعية.

3. إمكانية تكرار الحادث واردة جدا في ظل وجود أكثر من 400 مفاعل

مثلها عبر العالم.

إن العديد من التجارب حاليا توضح أن الدولة لم تعد حامية لأمن الافراد، بل أبعد من ذلك فيمكن أن تصبح مصدرا لتهديد أمنهم، وهو ما يقرب النظرية التقليدية رأسا على عقب بالرغم من أن الدولة ستنظر هي أداة تحقيق الأمن في كل الأحوال. ومن أبرز الأمثلة في فشل هذا الاتجاه أزمة " دارفور " التي تمثل نموذج مأساوي لإخفاق الدولة، فنتيجة للتهميش الكبير والتمييز الذي خضعت إليه القبائل غير العربية في جنوب السودان أدى لظهور حركات تمرد منها " حركة العدل والمساواة"، ونشبت بذلك نزاعات مسلحة عنيفة بين الطرفين، وبدل أن يواجه النظام السوداني الأزمة بسياسة أمنية شاملة لجأ إلى الرد بعنف شديد وعلى نطاق واسع. فحسب تقرير لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في 2005، فإن القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها ارتكبت على نطاق واسع وبصورة مستمرة جرائم ضد الإنسانية رغم وجود عنصر عدم القصد. واستمر الوضع بانتهاكات منظمة وواسعة الانتشار لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

حيث وصل عدد المتضررين لأكثر من 4 ملايين شخص سنة 2008 وحسب تقرير لمنظمة "هيومن رايت واتش" سنة 2007 بعنوان " الفوضى المدبرة " اتبعت الحكومة السودانية سياسة فرق تسد بغية المحافظة على هيمنتها العسكرية والسياسية في دارفور بين القبائل العربية وغير العربية. وقد أصدر تبعا لهذه الأحداث مجلس حقوق الإنسان سنة 2008 قرارا أعرب من خلاله عن قلقه العميق ازاء خطورة الانتهاكات وفي بعض اجزاء دارفور، من إعدامات بلا محاكمات واحتجاز تعسفي واختفاء وتعذيب تمارسها أجهزة الأمن الحكومي. والنتيجة في النهاية كانت تقسيم السودان برعاية أممية وهو ما توافق مع تخطيط جهات نافذة دوليا، وأصبح الرئيس السوداني عمر البشير مطلوب دوليا لدى محكمة الجنايات الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وهذه الحالة تعد أكبر إخفاق للسياسة الأمنية التي ينتهجها نظام ما، وهو الوصول إلى تقسيم وتجزئة دولته.

إذن كما رأينا أن التركيز المطلق والوحيد على أمن الدولة قد يؤدي إلى التفريط في امن الافراد الذين يعدون الركيزة الأساسية في بناء الدولة والنظام الذي وجد من أجلهم. لذلك كان لابد من تغيير راديكالي في السياسة الأمنية والاتجاه نحو سياسة أمنية أكثر شمولاً تأخذ بعين الاعتبار المستجدات الراهنة والتحولات الكبيرة التي طرأت على الساحة الدولية.